

37- التعليق على القواعد الأصولية لابن اللحام - فضيلة الشيخ أ.د سامي الصقير - 42 ربيع الأول 6441هـ

سامي بن محمد الصقير

بسم الله الرحمن الرحيم من اللحام غفر الله له ولشيخنا ولجميع المسلمين وقال ولو قال انت مطلقة ومفارقة ومصرحة وقال اردت التأكيد ابداً في المغني احتمالين. احدهما القبول وعلله بان اللفظ - 00:00:01

يعطف بعضه على بعض تأكيداً كقوله فالفي قولها كذباً وميناً. والثاني عدم القبول وعلله بان الواو تقتضي المغادرة فاشبه ما لو كان بلفظ واحد قلت وينبغي اذا كان وينبغي اذا قيلنا منه اراده التأكيد مع العطف في هذه الصورة ان يكون محلها ان يكون محل هذا في - 00:00:22

التأكيد الثانية بالثالثة لا في اراده تأكيد الاولى بالثانية كما قلنا في قوله انت طالق وطالق وطالق والله اعلم فائدة جزم النحوين ومنهم ابو حيان في كتبه بان فائدة التأكيد بكل ونحوها. طيب بسم الله الرحمن الرحيم. ذكر المؤلف رحمة الله في - 00:00:46 هنا في المسألة وهي اذا ادعى الزوج عدم اراده الطلاق بما تلفظ به فحينئذ لا يخلو من حالين. الحالة الاولى ان يكون ما تلفظ به من كنایات الطلاق - 00:01:06

التي تحتمل الطلاق وغيره كما لو قال اذهي الى اهلك وقد نويت لم انوي الطلاق وانما نويت ان تذهب الى اهلهما واما والثاني ان يكون الطلاق وقع بلفظ صريح الطلاق - 00:01:26

قال انت طالق ثم ادعى عدم اراده الطلاق. وانه نوى بقوله طالق اي طالق من وثاق يعني انها ليست مقيدة فهل يقبل او لا يقبل؟ قال قال العلامة رحمة الله اما حكماً فلا يقبل - 00:01:46

معنى انه انها لو حاكمته الى القاضي فان القاضي يحكم بوقوع الطلاق ولا يقبل دعواه التأويل لقول النبي صلى الله عليه وسلم انما اقضى ب نحو ما - 00:02:10

اسمع والقاضي سمع الطلاق في حكم به واما اذا دينته يعني قالت انا اكله الى دينه حينئذ تكل تكله الى دينه اذا اذا تلفظ الزوج اذا تلفظ الزوج بلفظ يدل على اراده الطلاق. فاما ان يكون اللفظ - 00:02:28

كنایة فيقبل لان الكنایة يحتمل الطلاق وغير الطلاق. واما ان يكون اللفظ من صريح الطلاق ينقل انت طالق فهنا حكماً لا يقبل. لكن لها ان تدينه ومعنى ان تدينه يعني ان تكله الى دينه - 00:02:58

ولكن هل الاولى للمرأة ان تدين الزوج او ان تحاكمه الجواب ان في ذلك تفصيلاً لها في الصريح الكنایة يقبل ما في اشكال لان الكنایة مرجعها الى ماذا الى النية. لكن اذا قال انت طالق - 00:03:22

هل الاولى ان تحاكم او الاولى ان تدينه نقول هذه المسألة لها ثلاث حالات الحالة الاولى ان يكون الزوج معروفاً بالصدق فهو حينما قال انت طالق قال نويت انك طالق من وثاق - 00:03:48

فحينئذ تدينه وتقبل ايش؟ ما قال لانه معروف بالصدق والحال الثاني ان يكون الزوج معروفاً بالكذب يمتهن الكذب ولا يعرف الصدق فحينئذ نقول تحاكمه وترفع دعوة الى القاضي والحال الثالثة ان يكون تارة هكذا وتارة هكذا - 00:04:11

يصدق تارة ويكذب تارة فهنا اه حصل يعني اه امران وهم او تعارض امران وهو ان الاصل بقاء النكاح. ان الاصل بقاء عصمة النكاح واصل اخر او عارضه احتمال ان يكون الزوج نوى الطلاق - 00:04:38

مفروم اذا الحالة الاولى ان يكون معروفا بالصدق فواضح ان يكون بالكذب فواضح ان يكون تارة يصدق وتارة يكتب. فهنا تعارض امران وهم الاول ان الاصل بقاء النكاح الاصل بقاء عقد النكاح - [00:05:09](#)

عارض هذا الاصل احتمال ان يكون الزوج كاذبا في دعوة عدم اراده الطلاق سنقول هنا تعارض اصل مع احتمال يرجح ماذا؟ يرجح الاصل وهو ان الاصل بقاء النكاح مفهوم؟ نعم - [00:05:30](#)

نعم احسن الله اليك قال رحمة الله فائدة في زمن نحويون ومنهم ابو حيان في كتبه بان فائدة التأكيد بكل ونحوها هو واقع احتمال التخصيص اذا تقرر هذا فيتفرغ على ذلك ما قاله الاصحاب. اذا قال كل عبد اذا قال كل عبد لي او ملكي حر فانه - [00:05:55](#) عليه جميع عباده. قال صاحب الترغيب نوى العمومة او لم ينوي. نوى بعضهم او دون بعض او لا. نص عليه. قال لان النية لا اثر قالها في الصريح على الصحيح والله اعلم. اذا قال كل عبد احرار - [00:06:17](#)

وقد نويت واحدا نقول لا يقبل من حيث اللطف. من حيث اللطف لا يقبل ما فهمتم؟ لكن لو قال مثلا كل عبد احرار نويت عبادي الذين في هذا البلد دون البلد الاخر يقبل - [00:06:33](#)

بل لو قال الانسان عبد حر وله عبد فانهم يعتقدون جميعا لان عبد حر مفرد مضاد فيفيد العموم الا ان ينوي شخصا معينا ومثله لو قال زوجتي طالق وله زوجات - [00:06:50](#)

هذا مفرد مضاد يشمل العموم الا ان ينوي واحدة. نعم قال رحمة الله مقاعد السابعة والاربعون اذا قلنا الامر المطلق يقتضي التكرار فيقتضي فور اتفاقا وان قلنا لا التكرار فهل يقتضي الفور ام لا - [00:07:14](#)

في ذلك مذاهب احدها انه يرضي الفور وهذا قول هذه مسألة ايضا اخرى الامر المطلق يعني المتجرد عن القرائن هل يقتضي الفورية او التراخي افعل كذا. افعل كذا هل هذه الصيغة تقتضي الفورية - [00:07:36](#)

او انها تقتضي التراخي هذه المسألة لا تخلو من ثلاث حالات الامر هل الفورية او للتراخي نقول المسألة لها ثلاث حالات. الحالة الاولى ما دل الدليل على ان الامر فيه للفور - [00:07:57](#)

سيكون للفور لقوله عز وجل فمن شهد منكم الشهر فليصم اي فليبادر بالصوم وليس المعنى فليصم يعني بعد مدة وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا رأيتموه ها فصوموا المعنى الرسوم يعني متى شئتم او المبادرة؟ المبادرة - [00:08:18](#)

الحالة الثانية ما دل الدليل فيه على ان الامر فيه للتراخي. وليس للفورية كقوله عز وجل ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر وقضاء ما افطر من رمضان هل هو على الفور - [00:08:44](#)

الجواب ليس على الفور. ويدل على ذلك حديث عائشة رضي الله عنها انها كان يكون عليها الصوم من رمضان تقول كان يكون على الصوم من رمضان فما استطاع ان اقضيه الا في شهر - [00:09:05](#)

لتؤخر تقربيا احد عشر شهرا وهذا يدل على عدم ماذا؟ عدم الفورية الحال الثالثة الامر المتجرد عن القرائن الذي ليس به دليل على الفورية او على التراخي فهذا هو الذي فيه الخلاف. يعني الحالة الاولى - [00:09:21](#)

يدل على الفور الاتفاق. والحال الثاني عدم الفورية اتفاقا. الحال الثالثة الامر المتجرد عن القرائن هذا الذي حصل فيه الخلاف والصحيح ان الامر للفور ان الامر للفور والدليل على انه الفور اولا قول الله عز وجل فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم - [00:09:45](#)

ولان الرسول صلى الله عليه وسلم لما امر اصحابه عام الحديبية ان يحلقوا رؤوسهم وتؤخرها كره ذلك منهم فلولا ان الامر الفور لم يكره ذلك منهم حتى دخل على ام سلمة فامرته ان يحلق رأسه - [00:10:12](#)

فحلقه فصاروا يتسابقون على حلق رؤوسهم ولانا اذا قلنا ان يعني من جهة النظر انا لو قلنا ان الامر لا يفيد الفورية وانما يفيد فمن لازم هذا القول في الواقع سقوط الواجب - [00:10:36](#)

فإذا قلنا مثلا الحج واجب من الواجبات ليس على الفور على التراخي. الى متى ان ان قلت مثلا بعد البلوغ بهذا او في الموعد الفلاني فهذا تحكم لا دليل لا دليل عليه. اذا القول بان الامر بان الامر لا يفيد - [00:10:58](#)

هذا يدل على الفورية ولم يدل على التراخي من لازمه سقوط الواجب لانه اذا كان اذا كان على التراخي فله ان يؤخره الى ما شاء
وربما مات قبل ان يأتي بالواجب - [00:11:24](#)

احسن الله اليك قال رحمه الله في ذلك مذاهب احدها انه يقتدي الفور وهذا قول اصحابنا قال والبركات وهو ظاهر كلام احمد ويعزى
الى ابي حنيفة ومتبعيه وحکاہ الحلو غني من اصحابنا عن المالکية - [00:11:41](#)

قلت وقال القاضي عبد الوهاب المالکي الذي ينصره اصحابنا انه على الفور. وحکاہ القرافي عن مالک ثم قال خلافا لاصحابه المغاربة
وحكاہ في المسودة عن ابي بكر الصیرفي. والقاضي وابي حامد وطائفة من الشافعية - [00:12:01](#)
والذهب الثاني انه لا يقتضي الفور ولا التراخي. طيب مسودة ولا مسودة مسودة المسودة هي الكتاب الذي كتب ولم يراجع كتب
كتابا ولم يراجعه يسمى مسودة اما المسودة من السواد - [00:12:18](#)

وجوههم مسودة مفهوم فبعض الناس يقول حکاهم في المسودة هي المسودة المسودة ما كتب من التصانيف والتعريف ولم يحرر
ويراجع يعني مراجعة نهائية. كتابة اولية واما المسودة فمعناه من السواد. ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم. مسودة -
[00:12:42](#)

وليس في جهنم مثوى المتكبرين. نعم احسن الله اليك قال رحمه الله والذهب قلت هذا من بعض طلبة العلم ينطقها يقول مسودة
وهذا خطأ. نعم الابراز ابراز بروز وهو الظهور - [00:13:19](#)

ليست مستعملة ولن يستعمل مستعملة عند العلماء اه مسودة مسودة الله اليك قال رحمه الله والذهب الثاني انه لا يقتضي الفور
والتراخي. بل يدل على طلب الفعل قاله في البرهان. وهذا ينسب الى الشافعی واصحابه وقال في المحصول انه الحق - [00:13:53](#)
قلت قلت اختاره الامودی وابن الحاجب والبیضاوی. قال القاضی ابو یعلی وقد اوماً اليه احمد في رواية الاثرم وقد سأله عن قضاء
رمضان یفرق؟ قال نعم انما قال الله فعدة من ایام اخر. وقال السرخسی من الحنفیة الذي یصح - [00:14:22](#)

عندی من مذهب علمائنا انه یعني الأمر المطلق على التراخي. وذكر ابو حنيفة ما يدل على ذلك. وذكر عن دینه وذكر عن ابي حنيفة ما
يدل على ذلك وذكر عن ابي حنيفة ما يدل على ذلك. قال وشارک الرکخی الى ان الى ان موجب الامر الفور - [00:14:40](#)

قال ومن اصحابنا من جعل من جعل هذا الفعل على الخلاف بين اصحابنا في الحج. هل هو على الفور او التراخي؟ قال وعندی ان
هذا غلط لان الحج مؤقت باشهره. فابو یوسف یقول تتعین السنة الاولی ومحمد یقول لا تتعین. وعن ابي حنيفة روایتان - [00:15:04](#)
والذهب الثالث انه یفید تراخي اي جواز. قال الشیخ ابو اسحاق والتعییر بکونه یفید التراخي غلط وقال في برهان طیب الذين
یقولون انه للتراخي من ادله ان الرسول صلی الله علیه وسلم فرض الحج سنة کم - [00:15:24](#)

سنة في السنة التاسعة ولم یحج الا بالسنة العاشرة قالوا وتأخره یدل على ان الحج ان الامر ليس للفور ولكن اجاب العلماء عن ذلك
اعني عن تأخیر الرسول صلی الله علیه وسلم الحج - [00:15:44](#)

في اه اخر بأسباب. منها اولا كثرة الوفود الذين وفدو الى المدينة ورأى ان مصلحة البقاء واستقبالهم وتعليمهم ترجع على مصلحة
الذهب للحج ثانيا ايضا من الاسباب ان الرسول صلی الله علیه وسلم علم في تلك السنة ان المشرکین سوف یحجون - [00:16:02](#)
ولهذا في حجة السنة في السنة التاسعة في حجة ابی بکر امر منادی ان لا یحج بعد مشرک والا یطوف بالبیت فاراد صلی
الله علیه وسلم ان تكون حجته متمحضه - [00:16:28](#)

ال المسلمين لا یشرکه فيها احد من المشرکین ومن الاسباب ايضا قالوا لاجل ان توافق حجته الحج فانه قال ان الزمان قد استدار کھیئته
يوم خلق الله السماوات والارض واجاب بعضهم ايضا - [00:16:47](#)

قال ان فرضه ان فرض الحج كان في اخر سنة تسع في اخر ذي الحجة سنة تسع لكن هذا يحتاج الى دليل
اقرب اقرب جوابین هما الاول والثاني - [00:17:09](#)

وهما انه تأخر لاستقبال الوفود ولاجل ان تكون حجته متمحضه لل المسلمين لا یشارکه فيها احد من المشرکین. نعم الله اليك قال رحمه
الله وقال في البرهان انه لفظ مدخول فان مقتضى افاد افاده التراخي انه لو فرض الامتنال على الفور لم یعتد به وليس هذا -

انتقلوا احد وقد حكى ابن برهان عن غلة الواقفية انا لا نقطع بامثاله بل نتوقف عليه بل نتوقف عليه فيه الى ظهور الدليل. لاحتمال اراده التأثير قلت وهذا على قول الوقف بكونه لاحدهما ولا نعرفه - 00:17:57

وذهب المقتضدون منهم الى القطع بامثاله. وحكى في البرهان ايضا كونه مشتركا بين الفور والتراخي. وشار ابو البركات الى ان عنده ان مذهب الوقف والتراخي شيء واحد على قول المقتضدين من الواقفية. اما على قول غولاتهم فيتحقق الوقف مذهبها والله اعلم - 00:18:14

اذا تقرر هذا فقال القرافي في شرح التنجيح اختلف القائلون بالفور فقيل لا يتتصور ذلك الا اذا تعلق الامر بفعل واحد وقيل يتتصور اذا تعلق بجملة افعال ثم اختلف القائلون بأنه يقتضي فعلا واحدا - 00:18:34

فتركه فمذهبنا ومذهب الجمهور انه يجب عليه الاتيان بدله بنفس الامر الاول. وقال الكرخي وغيره من الحنفية وابو فرج المالكي لا يجب قضاؤه الا بامر جديد كالوقت عندهم واحتللت القائلون بالتراخي هل يجوز تأثيره الى غاية بشرط السلامة؟ فان مات - 00:18:53

مختلف القائلون مختلف القائلون بالتراخي. هل يجوز تأثيره الى غاية بشرط؟ الى غير غاية واحتللت القائلون بالتراخي هل يجوز تأثيره الى غير غاية؟ فقال بعضهم الى غير غاية على الاطلاق - 00:19:16

وقيل الى غير غاية بشرط السلامة فان مات قبل الفعل اثم عندكم ساقطة. نعم. ها لا فقال بعضهم الى غير غاية على الاطلاق وقيل الى غير غاية بشرط السلامة احسن الله اليك قال رحمة الله فان مات قبل الفعل اثم وقيل لا اثم عليه الا ان يغلب فواته ولم يفعله - 00:19:34

وفصل اخرون وقالوا ان غالب على ظنه انه لا يموت فمات لم يأثم اختلف القائلون بالتراخي فمنهم من يقول مثلا لو ان شخصا آآ وجب عليه القصاص ودخل عليه وقت صلاة الظهر - 00:20:13

دخل الوقت صلاة الظهر. هل يجوز له ان يؤخر مع علمه بأنه ايش او يغلب على ظنه انه لن يتمكن من الفعل او لا هذه المسألة التي ذكرها المؤلف ان غالب على ظنه انه لا يموت فمات لم يأثم - 00:20:32